

تهم الفساد تلاحق "سيمنز" التي تعاقد معها السيسي



الخميس 4 يونيو 2015 12:06 م

وقعت مصر صفقة مع مجموعة "سيمنز" الصناعية الألمانية، بقيمة ثمانية مليارات يورو (تسعة مليارات دولار) لتوريد محطات كهرباء تعمل بالغاز وطاقة الرياح بهدف زيادة طاقة توليد الكهرباء في مصر بنحو 50%، وذلك على الرغم من قضايا الفساد التي تلاحق هذه الشركة وتاريخها المعروف بتقديم الرشاوي من أجل الحصول على عقود.

واعترفت الشركة الألمانية في السابق بدفع رشاوي وصلت لمليار يورو، لمسؤولين في عدة دول منها دولة عربية خليجية من أجل الحصول على عقود وتنفيذ مشاريع بها.

وتعد الصفقة التي وقعت أثناء زيارة السيسي لألمانيا أكبر طلبية منفردة على الإطلاق تتلقاها سيمنز وتدعم وحدتها للغاز والكهرباء التي تواجه صعوبات في سوقها المحلية.

فيما أشارت تقارير وتحقيقات سابقة إلى فضائح واتهامات بالفساد تلاحق الشركة الألمانية منذ سنوات.

ونشرت صحيفة "القبس" الكويتية تقرير عن "سيمنز" عام 2007، قالت فيه ان مراجعي حسابات سمينز عثروا على مدفوعات غير قانونية يعود تاريخها الى مطلع التسعينات وتبلغ قيمتها أكثر من مليار يورو (1.4 مليار دولار) وذلك اثناء فحوصاتهم المحاسبية للمؤسسة الصناعية الألمانية العملاقة.

وقالت صحيفة سوديشته الألمانية الصادرة في ميونخ ان محامين اميركيين ومدققي حسابات وجدوا ان المدفوعات تتعلق بوحدتي الاتصالات وتوليد الطاقة في الشركة.

وقام مراجعون داخليون بتحقيق محاسبي للشركة، في اطار تحقيق بشأن قضية فساد تم خلالها دفع اموال كرشاوى من اجل ضمان حصول الشركة على عقود.

وتوالى الفضائح ففي عام 2011 قام مديرين بشركة "سيمنز" الألمانية العملاقة في الكويت، بمحاولة تقديم رشوة بمبلغ 1.8 مليون دولار لمسؤولين في وزارة الماء والكهرباء الكويتية للحصول على عقود، وتم فتح تحقيق في هذا الأمر وكانت الشركة الهندسية في 2008 وافقت على دفع 800 مليون دولار لاجل إغلاق تحقيق في الولايات المتحدة حول مزاعم استخدامها رشى لسنوات للحصول على عقود.